

شروط وأحكام بطاقة الائتمان

1. النطاق

بالإضافة إلى الشروط والأحكام المتعلقة بحسابك لدى المؤسسة العربية المصرفية (ش. م. ب.) والتي تعمل من خلال فرع التجزئة الخاص بها ("إلى" أو "البنك") والشروط المنصوص عليها - إن وجدت - في أي نموذج طلب بطاقة ائتمان مكتمل و / أو وثيقة الموافقة، فإن الشروط والأحكام التالية (هذه "الشروط") تسري على البطاقات الصادرة (كما هو محدد أدناه) من قبل "إلى". تم إنفاذ هذه الشروط بموجب التوقيع الإلكتروني على النحو المنصوص عليه في قانون البحرين.

2. التعريفات

في هذه الشروط - وحيثما يقتضي السياق - تحمل التعبيرات التالية المعاني المحددة في هذه الوثيقة ما لم يتطلب السياق خلاف ذلك:

" **الصراف الآلي** " تعني ماكينة صرف آلي أو أي ماكينة أو جهاز يعمل من خلال البطاقة سواء كانت تابعة للبنك أو أي بنك مشارك آخر أو أي مؤسسة مالية أخرى تقبل البطاقة ويتم تعيينها من قبل البنك من وقت لآخر.

" **تحويل الرصيد** " يعني - وفقاً لتقدير "إلى" وحسب للشروط والأحكام المتفق عليها من قبل "إلى" (بما في ذلك - على سبيل المثال لا الحصر - الفائدة واجبة التطبيق) - التحويل إلى حساب البطاقة لمبلغ يدين به صاحب البطاقة لمقرض آخر (ليس عضواً في مجموعة "إلى") أو أي معاملات أخرى تقوم فيها "إلى" بإخطار صاحب البطاقة كتابةً سيتم التعامل معها على أنها عملية تحويل رصيد " **مبلغ تحويل الرصيد** " يعني الرصيد المسحوب باستخدام البطاقة لإجراء عملية تحويل الرصيد.

" **مركز سداد الفواتير** " يعني أي آلية يخصصها البنك أو الأشخاص الذين يعينهم البنك بغرض قبول المدفوعات النقدية أو عبر الشيكات.

"**البطاقة**" تعني بطاقة فيزا و / أو بطاقة ماستر كارد الإئتمانية من "إلى" والصادرة من قبل "إلى" لصاحب البطاقة، وتشمل البطاقات الأساسية والإضافية والبدلية.

"**حساب البطاقة**" يعني حساب بطاقة فيزا و / أو بطاقة ماستر كارد الإئتمانية من "إلى" والمفتوح من قبل "إلى" بغرض إدخال جميع الأرصدة الدائنة والمدينة التي يتلقاها أو يتكبدها صاحب البطاقة الأساسية وصاحب البطاقة الإضافية - إن وجد - بموجب هذه الشروط .

"**صاحب البطاقة**" يعني صاحب البطاقة الأساسية وصاحب (جميع أصحاب) البطاقة / البطاقات الإضافية.

"**معاملات البطاقة**" تتضمن السلفة النقدية من قبل "إلى" أو المبلغ الذي يفرضه البنك أو أي تاجر مقابل أي سلعة أو خدمة أو منفعة أو حجز (بما في ذلك - على سبيل المثال لا الحصر - أي حجز يجريه صاحب البطاقة للسفر عبر الطيران أو السفن أو السكك الحديدية أو وسيلة نقل أخرى أو فندق أو مكان إقامة أو سكن آخر أو وسائل النقل الأخرى المستأجرة، سواء تم الانتفاع بها من قبل صاحب البطاقة أم لا، وذلك عن طريق استخدام البطاقة (البطاقات) أو رقم البطاقة (البطاقات) أو رقم التعريف الشخصي أو بأي طريقة أخرى بما في ذلك - على سبيل المثال لا الحصر - الطلبات عبر البريد أو الهاتف أو الإنترنت أو الفاكس أو الحجوزات التي تم التصريح بها أو تم إجرائها من قبل صاحب البطاقة، بغض النظر عما إذا كان صاحب البطاقة قد قام بالتوقيع على بيع أو سلفة نقدية أو قسيمة أو نموذج آخر من قبل صاحب البطاقة لاستهلاكه الشخصي.

"**السلفة النقدية**" تعني أي مبلغ يفرضه البنك أو أي بنك آخر أو مؤسسة مالية أخرى لصاحب البطاقة سواء نقدًا أو بأي شكل آخر من أشكال الدفع فيما يتعلق بحساب البطاقة (باستثناء تحويلات الرصيد).

"**رسوم السلفة النقدية**" تعني الرسوم بالمبلغ المنصوص عليه في جدول الرسوم والأجور مستحق الدفع من قبل صاحب البطاقة وفقًا للبند رقم 6.5.

"**الرسوم**" تعني أي مبلغ مستحق الدفع من قبل صاحب البطاقة نتيجة إصدار أو استخدام البطاقة (البطاقات) أو رقم البطاقة أو رقم التعريف الشخصي أو بأي طريقة أخرى بموجب هذه الشروط، وتشمل - على سبيل المثال لا الحصر - جميع معاملات البطاقة والأجور والرسوم والفوائد والتكاليف والتعويضات والتكاليف القانونية والمدفوعات.

"**حد الائتمان**" يعني الحد الأقصى للرصيد المدين المسموح به من قبل "إلى" لحساب البطاقة للبطاقة الأساسية والبطاقة (البطاقات) الإضافية إن وجدت، ووفقاً لما يتم إخطار صاحب البطاقة الأساسية به من وقت لآخر.

"**الرصيد الجاري**" يعني إجمالي الرصيد المدين المستحق اعتباراً من تاريخ إصدار كشف الحساب، بما في ذلك الفوائد والرسوم مستحقة الدفع لـ "إلى" في ذلك التاريخ، وذلك على النحو الذي يحدده "إلى" وفقاً لسجلاته.

"**رسوم التمويل**" تعني الرسوم بالمبلغ المنصوص عليه في جدول الرسوم والأجور. ويتم احتساب الفائدة واجبة التطبيق من خلال رسوم التمويل على أساس أن السنة مكونة من 365 يوماً وذلك ما لم يرد نص بخلاف ذلك.

"**تطبيق "إلى"** يعني تطبيق الهاتف المحمول المسمى "إلى" والمملوك لـ "إلى".

"**مركز اتصال "إلى"** يعني الخدمات التي تقدمها "إلى" لعملائها، والتي يمكن الاستفادة منها عن طريق الاتصال هاتفياً بالرقم (الأرقام) التي تشير إليها "إلى" من وقت لآخر.

"**رسوم التأخر في السداد**" تعني الرسوم بالمبلغ المنصوص عليه في جدول الرسوم والأجور والمستحقة الدفع من قبل صاحب البطاقة وفقاً للبند رقم 5.11

"**التاجر**" يعني أي شخص يقوم بتوريد البضائع و / أو الخدمات، والذي يقبل بطاقة صاحب البطاقة كوسيلة للدفع أو الحجز من قبل صاحب البطاقة.

"**الحد الأدنى لمبلغ السداد**" يعني المبلغ المحسوب وفقاً للصيغة المنصوص عليها في جدول الرسوم والأجور والمستحقة الدفع من قبل صاحب البطاقة بموجب البند رقم 5.6

"**الشهر**" يعني شهر تقويمي حسب التقويم الميلادي.

"**رسوم تجاوز الحد**" تعني المبلغ المنصوص عليه في جدول الرسوم والأجور والمستحقة الدفع من قبل صاحب البطاقة وفقاً للبند رقم 5.2.

"**أو تي بيه OTP**" وتعني الرقم السري الصالح لمرة واحدة المرسل لصاحب البطاقة عند قيامه بمحاولة إجراء عملية عن طريق الإنترنت

"**تاريخ استحقاق الدفع**" يعني التاريخ المحدد في كشف الحساب، والذي سيتم بطوله دفع الرصيد الحالي أو أي جزء منه أو الحد الأدنى للمبلغ الواجب سداؤه للبنك.

"**رقم التعريف الشخصي**" يعني رقم التعريف الشخصي الصادر لصاحب البطاقة.

"**البطاقة الأساسية**" تعني البطاقة الخاصة بصاحب البطاقة الأساسية.

"**صاحب البطاقة الأساسية**" يعني شخص آخر بخلاف صاحب البطاقة الإضافية، والذي تم إصدار بطاقة أساسية له والذي تم فتح حساب البطاقة له لأول مرة من قبل البنك.

"**السند لأمر**" يعني السند لأمر (من حيث الشكل والمحتوى المقبولين لدى البنك) والصادر من صاحب البطاقة (في شكل إلكتروني أو غيره) لصالح البنك ويكون مودعًا لدى البنك ليضمن بشكل مستقل أداء الالتزامات المنوطة بصاحب البطاقة بموجب هذه الشروط. يحق للبنك في أي وقت من الأوقات أن يطلب من صاحب البطاقة إصدار سند لأمر.

"**الشراء**" يعني معاملة بالبطاقة بخلاف السلفة النقدية.

"**البطاقة البديلة**" تعني البطاقة الجديدة الصادرة لصاحب البطاقة لاستبدال البطاقة الحالية.

"**جدول الرسوم والأجور**" يعني أحدث إصدار من "جدول الرسوم والأجور" المتاح عبر موقع "إلى" الإلكتروني.

"**كشف الحساب**" يعني كشف الحساب الشهري أو كشف حساب دوري آخر للبنك والمقدم إلى صاحب البطاقة الأساسية في صيغة إلكترونية توضح تفاصيل الرصيد الحالي الذي يتحمله صاحب البطاقة الأساسية وصاحب (أصحاب) البطاقة (البطاقات) الإضافية إن وجد، ويكون مستحق الدفع لـ "إلى"، وترسل "إلى" كشوف الحساب أو أي وسيلة تواصل أخرى بموجب هذه الاتفاقية عبر تطبيق "إلى" و/أو إلى رقم صاحب البطاقة الأساسية و/أو عبر عنوان البريد الإلكتروني الذي يقدمه صاحب البطاقة الأساسية إلى البنك.

"**البطاقة الإضافية**" تعني البطاقة الصادرة إلى صاحب البطاقة الإضافية بناءً على طلب صاحب البطاقة الأساسية.

"صاحب البطاقة الإضافية" يعني الشخص الذي يتم إصدار بطاقة إضافية له بناءً على طلب صاحب البطاقة الأساسية.

3. استلام البطاقة

3.1 يجوز لصاحب البطاقة استلام البطاقة من البنك أو يتم إرسالها عبر البريد أو بالبريد السريع إلى العنوان الذي يخطر صاحب البطاقة البنك به وذلك على مسؤولية صاحب البطاقة.

3.2 يتلقى صاحب البطاقة من البنك - وفقاً لتقدير البنك - إما: (أ) بطاقة غير مفعلة، أو (ب) بطاقة مفعلة مسبقاً.

(أ) في حالة تقديم بطاقة غير مفعلة إلى صاحب البطاقة، فإنه يتعين على صاحب البطاقة عند استلام البطاقة إما (1) الاتصال بـ "إلى" على الرقم المحدد من أجل تفعيل البطاقة، أو (2) تفعيل البطاقة عبر تطبيق "إلى" من خلال استخدام كلمة المرور المقدمة من "إلى" عبر تطبيق "إلى" للتفعيل بهذه الطريقة، أو (3) تفعيل البطاقة عبر الإنترنت من خلال استخدام كلمة المرور المقدمة من "إلى" للتفعيل بهذه الطريقة. ويجب على صاحب البطاقة أن يكشف عن هويته ويقدم رقم حساب إلى الخاص به وأي معلومات سرية أخرى للتعريف بنفسه. ويشكل تفعيل صاحب البطاقة للبطاقة دليلاً ملزماً وقاطعاً على استلام صاحب البطاقة للبطاقة وموافقته على هذه الشروط.

(ب) في حالة استلام صاحب البطاقة لبطاقة مفعلة مسبقاً، فإنه يسري ما يلي: يجوز لصاحب البطاقة استخدام البطاقة دون الحاجة إلى الاتصال بالبنك أو اتخاذ أي إجراء آخر مع البنك. ويشكل استخدام صاحب البطاقة للبطاقة دليلاً ملزماً وقاطعاً على قبول صاحب البطاقة لهذه الشروط.

3.3 عند استلام البطاقة، يجب على صاحب البطاقة التوقيع على البطاقة، وفي حالة عدم رغبة صاحب البطاقة في الالتزام بهذه الشروط، فإنه يتعين على صاحب البطاقة إعلام البنك كتابةً و عليه قطع البطاقة إلى نصفين وإعادة النصفين إلى البنك، وعندئذ يُطبق البند رقم 9 من هذه الاتفاقية.

- 3.4 تعد البطاقة وستظل في جميع الأوقات ملكاً للبنك ويجب تسليمها للبنك فوراً بناءً على طلب البنك أو وكيل البنك المعتمد على النحو الواجب. ويحتفظ البنك بالحق في سحب البطاقة وفقاً لتقديره المطلق / أو إنهاء البطاقة سواء بإشعار مسبق أو بدونه (كما يراه مناسباً وفقاً لتقدير البنك المطلق) وفي أي ظروف يراها البنك مناسبة.
- 3.5 البطاقة غير قابلة للتحويل ويجب استخدامها حصرياً من قبل صاحب البطاقة. ولا يجوز أن يعهد صاحب البطاقة بالبطاقة كضمان لأي غرض كان.
- 3.6 يقر صاحب البطاقة ويوافق على أنه يجوز لـ "إلى" في أي وقت القيام باستفسارات والتشاور مع أي مكتب مراجعة ائتمانية في أي مكان فيما يتعلق بصاحب البطاقة.

4. استخدام البطاقة

- 4.1 يتم إصدار البطاقة للاستخدام فيما يتعلق بالتسهيلات التي يوفرها البنك من وقت لآخر وفقاً لتقديره المطلق، بما في ذلك - على سبيل المثال لا الحصر - ما يلي:
- الدفع مقابل أي عملية شراء أو حجز للسلع و/ أو الخدمات التي قد يتم تحصيل المدفوعات مقابلها من حساب البطاقة؛
 - أي معاملة عبر الصراف الآلي تتم من خلال الحسابات الأخرى لصاحب البطاقة لدى البنك؛
 - السلفة النقدية، على النحو المنصوص عليه في البند رقم 6 من هذه الاتفاقية؛ و/ أو
 - التسهيلات الأخرى المرهونة بالترتيبات المسبقة مع البنك إن وجدت.
- 4.2 في حالة دمج تسهيلات الصراف الآلي في بطاقة الائتمان، فإن صاحب البطاقة يكون مسؤولاً عن جميع المعاملات سواء تم القيام بها بمعرفة صاحب البطاقة أو من خلال إذن منه بشكل صريح أو ضمني. ويفوض صاحب البطاقة البنك بموجب هذه الاتفاقية بأن يخضع من حساب البطاقة قيمة مبلغ أي عملية سحب وفقاً لسجل البنك الخاص بالمعاملة. ومع مراعاة احتمالية وجود خطأ واضح، فإن صاحب البطاقة يقبل سجل البنك الخاص بالمعاملة باعتباره قطعياً وملزماً لجميع الأغراض.

4.3 سيقوم البنك بإصدار رقم تعريف شخصي لصاحب البطاقة لاستخدامه عبر أي ماكينة صراف آلي يقبل البطاقة، ويوافق صاحب البطاقة على ما يلي :

- أ. لا يجوز لصاحب البطاقة الإفصاح عن رقم التعريف الشخصي لأي شخص، ويجب أن يبذل أقصى عناية لمنع الكشف عن رقم التعريف الشخصي من قبل أي شخص؛ و
- ب. يتحمل صاحب البطاقة المسؤولية الكاملة أمام البنك عن جميع معاملات البطاقة التي تتم باستخدام رقم التعريف الشخصي حسب علم صاحب البطاقة أو دون علمه. عدى العمليات التي تتم بعد إبلاغ البنك بضياع أو سرقة البطاقة أو معلوماتها

4.4 تخضع أي عملية إيداع من خلال الصراف الآلي أو مركز سداد الفواتير تتم من خلال استخدام البطاقة في أي مركز سداد فواتير أنشأه البنك - سواء كان ذلك عن طريق شيك أو نقدًا - للتحقق من قبل اثنين من الموظفين بالبنك قد يعينهما البنك وفقاً لتقديره المطلق وبفوضهم بذلك وبذلك يعتبر المبلغ الذي تم التحقق منه من قبل موظفي البنك المذكورين المبلغ الصحيح لقيمة الإيداع الذي تم القيام به على هذا النحو. ويجب أن تكون عائدات الشيكات المودعة في مركز سداد الفواتير متاحة للاستفادة منها بعد استلام الشيكات أو اكتمال التحصيل فقط.

4.5 يتعهد صاحب البطاقة بعدم استخدام البطاقة لأي غرض خاص بالمعاملات التجارية، وأن يستخدم البطاقة فقط لاستهلاكه المصرفي الشخصي وليس لشراء سلع أو خدمات لأي غرض مؤسسي.

4.6 برغم عدم استنفاد الحد الائتماني لصاحب البطاقة، فإنه يحق للبنك - في أي وقت وبإشعار مسبق، مع أو بدون إبداء أي سبب ودون مسؤولية تجاه صاحب البطاقة - حظر استخدام البطاقة أو رفض التصريح بأي معاملة عبر البطاقة في حالة ظهور استخدام بطاقة الائتمان للوهلة الأولى وكأنها تم استخدامها في معاملة (معاملات) تجارية أو جرت محاولة لاستخدامها في معاملة (معاملات) تجارية.

4.7 إذا تم استخدام البطاقة خارج البحرين، فإنه سيتم تحويل العملة الخاصة بالمعاملات إلى الدينار البحريني بسعر الصرف السائد في التاريخ الذي يتم فيه تحميل المبلغ على حساب البطاقة، بدلاً من تاريخ استخدام البطاقة كما هو محدد من قبل "إلى" أو فيزا أو ماستر كارد كما هو واجب التطبيق. وستخضع جميع المعاملات الدولية و/ أو المعاملات بالعملة الأجنبية لرسوم المعاملات الدولية كما هو مدرج في جدول الرسوم و الأجر.

4.8 يتعهد صاحب البطاقة بعدم استخدام البطاقة لأي غرض غير قانوني، بما في ذلك شراء السلع أو الخدمات التي يحظرها القانون المحلي في نطاق الاختصاص القضائي الذي يخضع له صاحب البطاقة.

4.9 على الرغم من عدم استنفاد الحد الائتماني لصاحب البطاقة، فإنه يحق للبنك - في أي وقت وإشعار مسبق، سواء مع أو بدون تحديد أي سبب ودون مسؤولية تجاه صاحب البطاقة - حظر استخدام البطاقة أو رفض التصريح بأي معاملة تتم عبر البطاقة في حالة إساءة الاستعمال، أو تجاوز الحد الائتماني المحدد، اكتشاف البنك أي نشاط مشبوه أو إذا كان هناك خرق لسياسات البنك أو الشروط و الأحكام.

5. الدفع

5.1 يوافق صاحب البطاقة على أن يدفع للبنك - بناءً على طلب الأخير - الرسوم السنوية المدرجة في جدول الرسوم والأجور الخاصة بالبطاقة، وكل بطاقة إضافية عند إصدارها أو تحديثها. ويجب دفع رسوم الاستبدال - المدرجة في جدول الرسوم والأجور - من قبل صاحب البطاقة إلى البنك فورًا بناءً على تقديم طلب لدى البنك بإصدار بطاقة بديلة. ويجب سداد الرسوم الإضافية - على النحو المنصوص عليه في جدول الرسوم والأجور، من قبل صاحب البطاقة للبنك فورًا بناءً على تقديم طلب لدى البنك بتوفير نسخ من مسودات المبيعات / السلفة النقدية وأي خدمات إضافية التي قد يقدمها البنك من وقت لآخر.

5.2 يتعهد صاحب البطاقة بالبقاء ضمن حد الائتمان المحدد / المقرر من قبل البنك لصاحب البطاقة ما لم يحصل صاحب البطاقة على موافقة مسبقة كتابيًا لتجاوز حد الائتمان. ويحق للبنك من طرف واحد وبشكل منفرد تحديد أو زيادة أو تخفيض حد الائتمان و/ أو التنازل عن حد الائتمان كليًا أو جزئيًا مع إشعار مسبق، كما يتعهد صاحب البطاقة بعدم تنفيذ أي عملية شراء أو إجراء معاملات قد تؤدي إلى تجاوز القيمة الإجمالية للرصيد المستحق من صاحب البطاقة تجاه البنك في ظل جميع عمليات الشراء والمعاملات هذه التي تتجاوز الحد الائتماني. وإذا تجاوز صاحب البطاقة حد الائتمان - بما يخالف هذا الشرط - فيجب على صاحب البطاقة الدفع فورًا للبنك - بالإضافة إلى المبالغ المستحقة الدفع بموجب البند رقم 5.5 من هذه الاتفاقية - بناءً على طلب البنك ما يلي: (1) المبلغ الكامل الذي تم تجاوز حد الائتمان بقيمته، مع (2) رسوم تجاوز الحد الائتماني. وفي حالة عدم قيام صاحب البطاقة بالدفع للبنك المبلغ المطلوب بالكامل كما هو مذكور أعلاه،

تصبح قيمة الرصيد المستحق بالكامل في حساب صاحب البطاقة واجبة للدفع على الفور، وتسري حينها أحكام البند رقم 9.6.

5.3 يتولى البنك - بناءً على الوضع الائتماني والتاريخ الائتماني والقدرة المالية لصاحب البطاقة - تحديد الحد الائتماني الذي يمكن تقديمه إلى صاحب البطاقة، ويجوز للبنك بعد ذلك إجراء تغييرات في الحد الائتماني المطبق على حساب البطاقة بناءً على سياسات وإرشادات إدارة المخاطر الخاصة بالبنك، ووفقاً للمتطلبات التنظيمية لمصرف البحرين المركزي، كما يجب إخطار صاحب البطاقة بهذه التغييرات. و يحق لصاحب البطاقة طلب تعديل الحد الائتماني - عند تقديم تحديث حول المعلومات - ويخضع ذلك لتقييم البنك وموافقته النهائية.

5.4 يجب أن تكون جميع المدفوعات التي يتعين على صاحب البطاقة سدادها بعملة الفوترة الخاصة بحساب البطاقة، وإذا تم السداد بأي عملة أخرى فإنه يجب على صاحب البطاقة أن يدفع للبنك جميع رسوم الصرف والعمولات وغيرها من الرسوم أو الخسائر التي يتحملها أو يتكبدها البنك في تحويل هذه المدفوعات إلى عملة الفوترة. ويجب أن يتم هذا التحويل بسعر الصرف الذي قد يحدده البنك بشكل حاسم في تاريخ تسجيله في الحساب. سيتم قيد أي دفعة يتم سدادها للبنك من قبل صاحب البطاقة بعملة الفوترة الخاصة بحساب البطاقة في البحرين، وعندما يتم السداد بأي عملة بخلاف عملة الفوترة، فإنه يتم إيداع هذه المدفوعات بعد التاريخ الذي يتم فيه تحويل هذه المدفوعات إلى عملة الفوترة أو عند استلام المبالغ ذات الصلة بالقيمة المقابلة من قبل البنك في مملكة البحرين وتخصيصها لحساب البطاقة. وبالنسبة لجميع المعاملات التي تتم بالعملة الأجنبية باستخدام البطاقة، فإنه سيتم فرض رسوم المعاملات الدولية

5.5 يحق للبنك معاملة ما يلي كدليل على سحب تحمله صاحب البطاقة على النحو الواجب ليتم خصمه من حساب البطاقة:

(أ) أي مسودة مبيعات أو سجل معاملات أو قسيمة ائتمانية أو مسودة مصروفات نقدية و/ أو أي سجل رسوم أخرى يحمل أثراً أو نسخة أخرى من المعلومات المنقوشة والمطبوعة على البطاقة والتي تم استكمالها على النحو الواجب؛ و/ أو

(ب) سجل البنك بالسلفة النقدية أو أي معاملات أخرى تم إجراؤها عن طريق استخدام البطاقة، بما في ذلك - على سبيل المثال لا الحصر - المعاملات التي تمت عن طريق طلب عبر البريد أو الهاتف أو الإنترنت.

5.6 سداد الرصيد الحالي كما هو محدد في كشف الحساب للقيمة المستحقة وواجبة السداد بالكامل في موعد لا يتجاوز تاريخ استحقاق الدفع. مع مراعاة لأي بند مخالف لهذه الشروط، لن يتحمل صاحب البطاقة أي رسوم تمويل على أي مشتريات باستخدام البطاقة لمدة تصل إلى 52 يومًا (أو أي عدد آخر من الأيام على النحو الذي تحدده "إلى" وفقًا لتقديرها الخاص من وقت لآخر) من تاريخ هذه المشتريات (باستثناء ما يتعلق بالسلفة النقدية) إذا تم استلام مدفوعات السداد من الرصيد الحالي بالكامل من قبل "إلى" خلال أو قبل تاريخ استحقاق الدفع. ويجوز لصاحب البطاقة اختيار عدم تسوية مبلغ الرصيد الحالي بشكل كامل، وفي هذه الحالة يجب على صاحب البطاقة في أو قبل تاريخ استحقاق الدفع أن يدفع ما لا يقل عن الحد الأدنى المستحق الدفع. الحد الأدنى للدفع يكون

(أ) المبلغ الكامل المستحق للدفع، عندما يكون المبلغ المستحق الكامل للدفع أقل من 10 دينار بحريني، او

(ب) 5% من المبلغ الكامل المستحق للدفع عندما يكون المبلغ الكامل المستحق للدفع أكثر من 10 دينار بحريني (تطبق)

بشكل منفصل 5% على المبلغ المستحق لمعاملات السلفة النقدية بالإضافة إلى 5% على المبلغ المستحق

للمشتريات) مثال (المبلغ المستحق على المشتريات 200 X 5% = 10 دينار بحريني ، المبلغ المستحق على

السلفة النقدية 100 x 5% = 5 دينار بحريني . المبلغ المستحق للدفع 5 + 10 = 15 دينار بحريني

5.7 وفقًا للبند رقم 9.6 من هذه الاتفاقية، إذا لم يتم دفع المبلغ السابق الخاص بالحد الأدنى لمبلغ السداد و/ أو الزيادة - إن وجدت - عن حد الائتمان المحدد في كشف الحساب السابق بشكل كامل، فإنه يجوز

للبنك وفقاً لتقديره المطلق ودون الإخلال بأي من حقوقه بموجب هذه الاتفاقية السماح لصاحب البطاقة بالدفع :

(أ) إذا كان الرصيد الحالي لا يتجاوز حد الائتمان، والحد الأدنى الحالي لمبلغ السداد والحد الأدنى لمبالغ السداد غير المسددة سابقاً؛ أو

(ب) إذا تجاوز الرصيد الحالي حد الائتمان، والحد الأدنى الحالي لمبلغ السداد والحد الأدنى لمبالغ السداد غير المسددة سابقاً والزيادة على حد الائتمان.

5.8 إذا قام صاحب البطاقة بالسداد للبنك بحلول تاريخ استحقاق الدفع مبلغاً أقل من الرصيد الحالي، أو إذا لم يتم السداد، أو إذا لم يتم سداد الرصيد الحالي بالكامل، أو إذا تم السداد بعد تاريخ استحقاق الدفع، فسيتم تطبيق رسوم التمويل المحسوبة على أساس يومي على الرصيد الحالي من تاريخ (تواريخ) معاملة (معاملات) البطاقة حتى يتم سداد أي مدفوعات إلى حساب البطاقة، وبعد ذلك على الرصيد المخفض وعلى أي معاملات عبر البطاقة تم إجراؤها منذ ذلك التاريخ الذي تم فيه إصدار آخر كشوفات الحساب اعتباراً من تاريخ (تواريخ) معاملة (معاملات) البطاقة. وبصرف النظر ما سبق، فإن طريقة تحديد الفائدة ورسوم التمويل والأجور مستحقة الدفع فيما يتعلق بالسلفة النقدية موضحة في البند رقم 6.4.

5.9 إذا قام صاحب البطاقة بسداد أي مبلغ للبنك يزيد عن الرصيد الحالي للبطاقة، فإن البنك يحتفظ بالحق حسبما يرى ذلك ضرورياً بالتحقق من أسباب زيادة هذه المدفوعات، وبالتالي معالجة هذه المدفوعات أو عدم معالجتها، وإعادة المدفوعات إلى صاحب البطاقة.

5.10 دون المساس بالأحكام السابقة، إذا كان صاحب البطاقة مسافراً أو خارج مملكة البحرين في تاريخ استحقاق الدفع أو في أي تاريخ آخر عندما يكون الدفع مستحقاً للبنك وفق أي وصف أو طبيعة، سواء بموجب هذه الشروط أو بموجب حساب البطاقة، أو لأي سبب أو مبرر آخر قد يراه البنك مناسباً وفقاً لتقديره المطلق، فإن البنك يحتفظ بالحق - في أي وقت ودون أي إشعار - في دمج أو جمع أو مقاصة أو تحويل أي مبلغ قائم إلى ائتمان لكل أو لأي حساب (حسابات) لدى صاحب البطاقة لدى البنك مهما كان وصفه وأينما كان، سواء بالدينار البحريني أو بأي عملة أخرى، بما في ذلك حساب مشترك مع صاحب بطاقة إضافية، في أو من أجل سداد جميع الرسوم و/ أو الأجور و/ أو المبالغ المستحقة إلى البنك، ويفوض صاحب البطاقة بموجبه

البنك بتحويل ونقل هذه المبالغ في حسابه بأسعار الصرف السائدة لدى البنك والتي يحددها البنك وفقاً لتقديره الخاص.

5.11 مع عدم المساس بأي حق أو تعويض آخر لـ "إلى"، إذا لم يقم صاحب البطاقة بسداد الحد الأدنى لمبلغ السداد بحلول تاريخ استحقاق الدفع، فسيتم خصم رسوم السداد المتأخر من أي حساب من حسابات "إلى" التابعة للعميل .

5.12 يتم خصم جميع معاملات البطاقة والرسوم الأخرى من حساب البطاقة بعملة الفوترة، ويجب أن تكون مدرجة في كشف الحساب. وبحق للبنك - وفقاً لتقديره الخاص - من وقت لآخر تغيير معدل أو طريقة حساب الرسوم والحد الأدنى المحدد لمبلغ الدفع. سوف يتم إخطار العملاء 30 يوم قبل هذا التغيير

5.13 يجوز تطبيق جميع المدفوعات التي يتلقاها بنك "إلى" من صاحب البطاقة فيما يتعلق بحساب البطاقة لدفع المبالغ المستحقة على صاحب البطاقة لصالح "إلى"، وذلك بالترتيب التالي، أو بترتيب آخر حسب الأولوية - حسبما يراه بنك إلى مناسباً - فيما يتعلق بـ: (أ) الفائدة المحتسبة على قيمة تحويل الرصيد، والتي تم تحرير فواتير عليها؛ (ب) رسوم تحويل الرصيد التي تم تحرير فواتير عليها؛ (ج) الفوائد المحملة على السلفة النقدية، والتي تم تحرير فواتير عليها؛ (د) رسوم السلفة النقدية، والتي تم تحرير فواتير عليها؛ (هـ) الفائدة المحتسبة على المشتريات، والتي تم تحرير فواتير عليها؛ (و) الرسوم التي تمت تحرير فواتير عليها؛ (ز) رسوم السداد المتأخر ورسوم تجاوز الحد؛ (ح) مصروفات ورسوم تأمين البطاقة (إن وجدت)؛ (ط) رسوم عضوية البطاقة (في حالة تحرير فاتورة)؛ (ي) تحويل الرصيد الرئيسي الذي تم تحرير فاتورة عليه؛ (ك) السلفة النقدية التي تم سحبها وتحرير فواتير عليها؛ (ل) المشتريات التي تم القيام بها وتحرير فواتير عليها؛ (م) تحويل الرصيد الرئيسي الذي لم يتم تحرير فاتورة عليه؛ (ن) السلفة النقدية التي تم سحبها ولكن لم يتم تحرير فواتير عليها؛ (س) المشتريات التي تم القيام بها ولكن لم يتم تحرير فواتير عليها؛ و (ع) الفوائد والرسوم والأجور المستحقة ولكن لم يتم تحرير فواتير عليها. ومن أجل التوضيح، فإن أحكام هذا البند رقم 5.13 تسري على المدفوعات التي تتلقاها "إلى" فيما يتعلق بجميع منتجاتها وخدماتها المتعلقة بالبطاقة.

5.14 في نطاق الفئات المنصوص عليها في البند رقم 5.13، فإنه يجوز للبنك تطبيق جميع المدفوعات والأرصدة الدائنة - ما لم يقرر البنك خلاف ذلك - أولاً على المبالغ المستحقة التي تم تحرير فواتير عليها إلى حساب البطاقة لأطول فترة زمنية.

5.15 إذا ثبت لاحقاً أن معاملة البطاقة المتنازع عليها من قبل صاحب البطاقة قد تم القيام بها بواسطته، فإن البنك يحتفظ بالحق في إعادة الخصم - اعتباراً من تاريخ إجراء معاملة البطاقة - لقيمة مبلغ معاملة البطاقة إلى جانب رسوم التمويل وأي رسوم وأجور إضافية والتي يتكبدتها البنك أثناء التحقيق في المعاملة المتنازع عليها.

5.16 إن قبول البنك للمدفوعات المتأخرة أو المدفوعات الجزئية أو الشيكات أو الحوالات المالية التي تم تصنيفها على أنها تشكل سداداً كاملاً أو غير ذلك لحساب البطاقة أو أي سماحية يمنحها البنك في عدم تحصيل المبالغ المستحقة من صاحب البطاقة عند حدوثها بموجب هذه الشروط لا يُعد بمثابة تنازل من قبل البنك أو تعديل لهذه الشروط بأي شكل من الأشكال أو منعاً للبنك بشكل لاحق من إنفاذ أي من حقوقه بموجب هذه الشروط لتحصيل المبالغ المستحقة بموجب هذه الشروط.

5.17 بموجب هذه الاتفاقية، يوافق صاحب البطاقة بشكل صريح على أنه إذا كانت هناك أية مبالغ مستحقة من جهة صاحب البطاقة إلى البنك في أي وقت بموجب حساب البطاقة، أو إذا كان صاحب البطاقة مسؤولاً أمام البنك عن أي حساب مصرفي أو أي حساب آخر - جارٍ أو غير ذلك، وبأي طريقة كانت - أو إذا حدث تقصير من قبل صاحب البطاقة فيما يتعلق بهذه الحسابات أو في أي تسهيلات أو قروض مصرفية أخرى يمنحها البنك إلى صاحب البطاقة، ففي هذه الحالة يصبح الرصيد المستحق بالكامل على حساب صاحب البطاقة مستحقاً على الفور وواجب السداد، وتكون حينها أحكام البند رقم 9.6 من هذه الاتفاقية واجبة التطبيق.

5.18 بغض النظر عن ممارسة البنك لأي من حقوقه بموجب هذه الاتفاقية أو إنهاء حساب البطاقة بموجب هذه الاتفاقية، فإن جميع الرسوم تظل قائمة على أي من المبالغ المالية التي تظل مستحقة وغير مدفوعة بعد ممارسة أي من حقوق البنك، وبدء الإجراءات القضائية، وفي حالة الحصول على حكم فيما يتعلق بأي مبلغ يُحكم فيه على أن أي مبلغ من المال مستحق الدفع للبنك من تاريخ رفع الدعوى القانونية حتى تاريخ السداد الكامل لها.

5.19 يجوز للبنك - وفقاً لتقديره المطلق - أن يطلب كشرط للموافقة على أي طلب للحصول على بطاقة، أن يودع مقدم الطلب شيكاً غير مؤرخ و/ أو أن يتعهد بضمانات نقدية لصالح البنك مكافئ لأي مبلغ قد يطلبه البنك. ويجوز للبنك أيضاً - في أي وقت - أن يطلب من صاحب البطاقة إيداع شيك و/ أو ضمان نقدي لصالح البنك بالمبلغ الذي قد يطلبه البنك حتى في حالة عدم طلب هذا الشيك و/ أو الضمان النقدي عندما تكون البطاقة قد صدرت إلى صاحب البطاقة. و يعتمد ذلك على سياسة البنك في الإقراض و السجل المالي

للعامل كما يفوض صاحب البطاقة البنك بموجبه بإدخال تاريخ الشيك المذكور وتقديمه للدفع في التاريخ المدرج مقابل أي مبلغ مستحق للبنك. في حال رفض العميل لذلك يحق للبنك إلغاء أو عدم قبول الطلب أو إلغاء البطاقة (في حال صدورهما)

5.20 يجوز لصاحب البطاقة اختيار إجراء الدفع عن طريق إيداع نقدي أو عبر شيكات في أي من مراكز سداد الفواتير التي يحددها البنك. ولن يكون البنك مسؤولاً عن أي خسائر أو تأخير ناتج عن استخدام مركز سداد الفواتير. ولا يُضاف الإيداع النقدي في مركز سداد الفواتير إلى حساب البطاقة إلا بعد التحقق من قبل البنك (وهذا التحقق يجب أن يكون نهائيًا وملزمًا لصاحب البطاقة) وأي بيان يصدر عند إجراء الإيداع يمثل فقط ما يدعيه صاحب البطاقة عما قد أودعه ولا يلزم البنك بأي حال من الأحوال بصحته.

5.21 يوافق صاحب البطاقة على أن سجلات البنك الخاصة بأي معاملة للبطاقة يتم إجراؤها عن طريق استخدام البطاقة معرضة للخطأ الواضح ويجب أن تكون نهائية وملزمة لصاحب البطاقة لجميع الأعراس. ستعتبر الأرصدة و العمليات الموضحة صحيحة إلا إذا استلمنا إشعارًا كتابيًا من صاحب البطاقة خلال 30 يوم من إصدار كشف الحساب .

5.22 لن يُسمح لصاحب البطاقة بتحويل الأموال من حساب إحدى البطاقات إلى بطاقة أخرى لتسوية مستحقات حساب البطاقة.

5.23 إذا كان صاحب البطاقة يحمل بطاقات أخرى صادرة من قبل البنك وقد تم إلغاء أي من هذه البطاقات لأي سبب من الأسباب، فإنه يجوز للبنك وفقًا لتقديره المطلق مع إشعار مسبق دمج أو جمع حساب البطاقة الملغاة - سواء بالدينار البحريني أو بأي عملة أخرى -- مع حساب البطاقة، ويجوز القيام بذلك بغض النظر عن أنه قد لا يتم عرض الأرصدة الموجودة في هذه الحسابات بنفس العملة، ويفوض بموجبه صاحب البطاقة البنك بموازنة أي من هذا الدمج أو الجمع مع التحويل اللازم وفق أسعار الصرف السائدة في البنك، والتي يحددها البنك وفقًا لتقديره الخاص. ويجب أن يعرض كشف الحساب المرسل إلى صاحب البطاقة الرئيسية بعد ذلك تفاصيل الرصيد الحالي لحساب البطاقة الموحد.

5.24 يتم سداد جميع المدفوعات من قبل صاحب البطاقة إلى البنك فيما يتعلق بحساب البطاقة بعد خصم أي ضرائب أو استقطاعات أو رسوم أو ضرائب مفروضة أو خصومات أخرى.

5.25 بغض النظر عما قد يتضمنه هذا النص خلافاً لذلك، فإنه يجوز لـ "إلى" التنازل عن أي من حقوقها (بما في ذلك الحق في الدفع بموجب هذه الاتفاقية) إلى طرف ثالث (بما في ذلك طرف خارجي دولي) أو تحويل أي من حقوقها عن طريق الإطلال (بما في ذلك الحق في الدفع بموجب هذه الاتفاقية) والالتزامات بموجب هذه الاتفاقية تجاه طرف ثالث (بما في ذلك طرف دولي ثالث).

5.26 يقر صاحب البطاقة ويوافق على أنه يجوز لـ "إلى" تعيين طرف ثالث (بما في ذلك طرف ثالث دولي) كوكيل لها لتحصيل المبالغ المستحقة بموجب هذه الاتفاقية، ويقر ويوافق على أنه يجوز لـ "إلى" الكشف عن معلومات صاحب البطاقة المقابلة (بما في ذلك معلومات الدفع) إلى هذا الوكيل لهذا الغرض.

5.27 وبغرض ضمان أداء الالتزامات المنوطة بصاحب البطاقة بموجب هذه الشروط، بشكل مستقل، يحق للبنك في أي وقت من الأوقات أن يطلب من صاحب البطاقة إصدار سند لأمر. ويكون السند لأمر واجب السداد عند الطلب.

5.28 وعند استلام عائدات السند لأمر، ينبغي إيداع كامل العائدات المتحصل عليها في حساب البطاقة، وبناءً على توزيع العائدات، يتنازل صاحب البطاقة عن أي دعوى مضادة ضد إنفاذ السند لأمر على أساس الإيداع المتفق عليه في حساب البطاقة.

6. السلفة النقدية

6.1 يحق لصاحب البطاقة الحصول على سلفة نقدية بالمبلغ الذي قد يقبله البنك - من وقت لآخر وفقاً لتقديره المطلق - وذلك من خلال الوسائل التالية:

- (أ) تقديم البطاقة في أي مكتب من مكاتب البنك أو أي مؤسسة تحمل عضوية دولية في فيزا / ماستر كارد تقدم هذه التسهيلات، جنباً إلى جنب مع إثبات هويته / هويتها وتوقيع سجلات المعاملات الضرورية؛ أو
- (ب) استخدام البطاقة في أي صراف آلي تابع للبنك أو في أي بنك آخر أو مؤسسة أخرى يتوافر لديها ترتيبات مع البنك لاستخدام الصراف الآلي (ويخضع في هذه الحالة مبلغ كل مبلغ نقدي مقدم إلى حد السحب اليومي المطبق من خلال الصراف الآلي).

6.2 يعد استخدام البطاقة من قبل صاحب البطاقة للحصول على سلفة نقدية بمثابة موافقة من قبل صاحب البطاقة على دفع فائدة على كل سلفة نقدية ودفع رسوم السلفة النقدية، وذلك كما هو مفصل في البند رقم 6.4 والبند رقم 6.5.

6.3 تخضع أي عملية سحب نقدي من الحسابات الأخرى لصاحب البطاقة والتي تتم من خلال استخدام البطاقة عبر الصراف الآلي المثبت من قبل البنك لحد السحب اليومي للصراف الآلي، ويجب أن تخضع للتحقق من قبل البنك. وبعد المبلغ الذي تم التحقق منه من قبل البنك المبلغ الصحيح للسحب الذي تم إجراؤه.

6.4 ستكون الفائدة بالسعر السائد الذي يطبقه البنك على السلفة النقدية والمحسوبة على أساس يومي على كل دفعة نقدية مستحقة بدءًا من تاريخ السلفة النقدية حتى القيام السداد بالكامل.

6.5 يتم تقييم رسوم السلفة النقدية حسب كل مبلغ من السلفة النقدية، ويتم احتسابها على حساب البطاقة.

7. البطاقة الإضافية / المسؤولية التضامنية والمنفردة

7.1 وفقًا لتقديره المطلق، يحق للبنك إصدار بطاقة إضافية لشخص يرشحه صاحب البطاقة ويوافق عليه البنك. ويخضع إصدار البطاقة (البطاقات) الإضافية للشروط والأحكام التي قد يراها البنك ضرورية.

7.2 تسري جميع الشروط والأحكام المطبقة في هذه الاتفاقية على صاحب البطاقة بعد إجراء التغييرات اللازمة (أي مع التغييرات اللازمة على صاحب البطاقة الإضافية، ويجب قراءة شروط "صاحب البطاقة" و "البطاقة" لهذا الغرض وتفسيرها كما لو كانت قد استبدلت إلى "صاحب البطاقة الإضافية" و "البطاقة الإضافية" على التوالي). ويحمل كل صاحب بطاقة إضافية مسؤولية تضامنية ومنفردة مع صاحب البطاقة الأساسية، وذلك على النحو المحدد في هذه الاتفاقية. ويتحمل كل من صاحب البطاقة الإضافية وصاحب البطاقة الرئيسية المسؤولية بشكل مشترك و منفرد عن التكاليف وجميع السلع والخدمات والسلف النقدية التي تم الحصول عليها وجميع معاملات البطاقة وجميع الرسوم الأخرى الناتجة عن استخدام البطاقة بالإضافة إلى البطاقة (البطاقات) الإضافية. ويجوز للبنك - وفقًا لتقديره المطلق - بدء إجراء أو إجراءات ضد صاحب البطاقة الأساسية أو صاحب البطاقة الإضافية أو كليهما.

7.3 لن تتأثر تعهدات ومسؤوليات والتزامات صاحب البطاقة الأساسية وصاحب البطاقة الإضافية تجاه البنك وحقوق البنك بأي شكل من الأشكال بأي نزاع أو دعوى مضادة أو حق بالمقاصة قد يطالب بها صاحب

البطاقة الأساسية وصاحب البطاقة الإضافية ضد بعضهما البعض. وبالإضافة إلى ما سبق ذكره وكتعهد منفصل، فإن صاحب البطاقة الأساسية يكون مسؤولاً بالكامل أمام البنك عن جميع الرسوم والالتزامات الأخرى التي يتكبدها صاحب البطاقة الأساسية وصاحب البطاقة الإضافية بغض النظر عن العجز القانوني أو فقدان الأهلية القانونية لصاحب البطاقة الإضافية، ويجب على صاحب البطاقة الأساسية تعويض البنك عن أي خسارة أو ضرر أو مسؤولية أو تكاليف ومصرفيات - سواء كانت قانونية أو غير ذلك - تكبدها أو تحملها البنك بسبب أي خرق لهذه الشروط من قبل صاحب البطاقة الإضافية.

7.4 يشمل حد الإنفاق المخصص لصاحب البطاقة الحد الائتماني لصاحب البطاقة الإضافية. ولا يجوز لصاحب البطاقة الأساسية وصاحب البطاقة الإضافية السماح بتجاوز إجمالي الرسوم المتكبدة بموجب أو من خلال بطاقتهم الخاصة للحد الائتماني المذكور. وقد يتم تحديد حد ائتماني معين لصاحب البطاقة الإضافية، والذي يشكل الحد الأقصى للإنفاق على البطاقة الإضافية، وعلى الرغم من ذلك فإنه لا يعفي هذا بأي حال صاحب البطاقة الأساسية من تحمل المسؤولية الكاملة تجاه البنك عن الديون التي تكبدها صاحب البطاقة الإضافية بما يزيد عن الحد الأقصى للائتمان المخصص لصاحب البطاقة الإضافية.

7.5 تعتمد صلاحية البطاقة الإضافية على صلاحية البطاقة الأساسية، وعند إنهاء البطاقة الأساسية أو حساب بطاقة صاحب البطاقة الأساسية لدى البنك - لأي سبب من الأسباب - فإنه يتم أيضًا إنهاء البطاقة (البطاقات) الإضافية. لا يؤدي إنهاء البطاقة الإضافية في حد ذاته إلى إنهاء البطاقة الأساسية أو حساب البطاقة.

8. فقدان البطاقة / كشف رقم التعريف الشخصي / الرقم السري الصالح لمرة واحدة (OTP)

8.1 قد يقوم البنك بإصدار رقم تعريف شخصي لصاحب البطاقة لاستخدامها عبر أي صراف آلي يقبل البطاقة.

8.2 يبذل حامل البطاقة العناية اللازمة ليضمن سلامة البطاقة والبيانات الموضحة عليها ويتخذ كافة الاحتياطات الضرورية لعدم الكشف عن الرقم السري لأي شخص مطلقاً كما يتعين على حامل البطاقة عدم إفشاء رقم البطاقة إلى أي طرف آخر إلا فيما يتعلق بمعاملات البطاقة أو حين الإبلاغ عن ضياع أو سرقة البطاقة. وفي حالة ضياع أو سرقة البطاقة أو إطلاع أي شخص غير مخول على الرقم السري يقوم حامل البطاقة فوراً بإخطار البنك عن طريق رقم الهاتف المتفق عليه والمعلن عنه للعملاء من وقت لآخر وإلى حين استلام الشركة إشعاراً رسمياً بذلك يكون صاحب البطاقة الأساسي ملزماً تجاه البنك فيما يتعلق باستخدام البطاقة والمعاملات التي تمت خلال هذه الفترة.

- 8.3 يتحمل صاحب البطاقة المسؤولية الكاملة أمام البنك عن جميع معاملات البطاقة التي تتم عبر الانترنت باستخدام الرقم السري الصالح لمرة واحدة (OTP) سواء بعلم صاحب البطاقة أو دون علمه، ولا يتحمل البنك أي مسؤولية من أي نوع عن أي خسارة أو ضرر قد تصيب صاحب البطاقة نتيجة إصدار البطاقة و الرقم السري الصالح لمرة واحدة (OTP). مهما كان السبب إلا إذا تمت المعاملات عبر الانترنت (أ) بعد قيام صاحب البطاقة بإخطار البنك عن فقدان أو سرقة البطاقة أو معلوماتها أو (2) بعد حدوث خلل تقني في المصادقة الثنائية .
- 8.4 يجب على صاحب البطاقة اتخاذ جميع الاحتياطات المعقولة لمنع فقدان البطاقة أو سرقتها، وعدم الكشف عن رقم التعريف الشخصي و الرقم السري الصالح لمرة واحدة (OTP) لأي طرف.
- 8.5 في حالة ضياع البطاقة أو سرقتها أو الكشف عن رقم التعريف الشخصي لأي طرف آخر، فإنه يجب على صاحب البطاقة فور حدوث ذلك الإبلاغ عن الفقد أو السرقة أو الكشف عن رقم التعريف الشخصي، جنباً إلى جنب مع تفاصيل البطاقة إلى البنك والشرطة في الدولة التي حدث فيها فقدان البطاقة أو سرقتها أو كشف رقم التعريف الشخصي.
- 8.6 يتحمل صاحب البطاقة ويظل مسؤولاً بالكامل عن الدفع للبنك مقابل أي خصم على حساب البطاقة والذي ينشأ عن أي معاملات عبر البطاقة أو السلع أو الخدمات التي يقدمها التجار، أو السلفة النقدية، أو المعاملات عبر الصراف الآلي التي تتم من خلال استخدام البطاقة من قبل أي شخص حسب علم صاحب البطاقة أو دونه، وبغض النظر عما إذا كان مفوضاً من قبل صاحب البطاقة أم لا.
- 8.7 يجوز للبنك وفقاً لتقديره المطلق إصدار بطاقة بديلة لأي بطاقة مفقودة أو مسروقة، أو رقم تعريف شخصي جديد وفقاً لهذه الشروط أو أي شروط وأحكام أخرى قد يراها البنك مناسبة.
- 8.8 في حالة استرداد البطاقة المفقودة أو المسروقة من قبل صاحب البطاقة، فإنه لن يستطيع استخدام البطاقة لاتخاذ البنك الاجراءات اللازمة باغلاق البطاقة بناءً على البلاغ المقدم من العميل لضياع أو سرقة البطاقة فعلياً او معلوماتها.

9. الإنهاء

- 9.1 في أي وقت، يحق لصاحب البطاقة إخطار "إلى" بنيته في إغلاق حساب البطاقة وإنهاء استخدام جميع البطاقات عن طريق إرسال إشعار كتابي أو عن طريق الاتصال بمركز اتصال إلى "وتقديم الطلب. ويجب إغلاق حساب البطاقة بعد استلام مبلغ السداد الكامل لجميع الرسوم والالتزامات الأخرى بموجب حساب البطاقة.
- 9.2 يحق لصاحب البطاقة الأساسية أو أي من أصحاب البطاقات الإضافية إنهاء استخدام البطاقة الإضافية في أي وقت عن طريق إرسال إشعار كتابي أو عن طريق الاتصال بمركز اتصال إلى "وتقديم الطلب. وفي مثل هذه الحالة، فإن جميع أصحاب البطاقات - بما في ذلك صاحب البطاقة الإضافية الذي تم إنهاء استخدامه للبطاقة - سيكونون ويظلوا مسؤولين بالتزامن و الانفراد تجاه البنك عن جميع الرسوم والالتزامات الأخرى وفقاً لهذه الشروط، باستثناء صاحب البطاقة الإضافية والذي تم إنهاء استخدام البطاقة الخاصة به، حيث أنه لن يكون مسؤولاً عن الرسوم والمسؤوليات الأخرى التي يتكديها صاحب البطاقة الأساسية وكل من أعضاء البطاقات الإضافية لأخرى (إن وجد).
- 9.3 يجوز للبنك في أي وقت ولأي سبب سحب كل أو أي بطاقة (البطاقات) مع إشعار مسبق لصاحب البطاقة. ويحتفظ البنك بالحق في إلغاء البطاقة (البطاقات) أو رفض تجديد البطاقة (البطاقات)، وذلك مع إشعار مسبق لصاحب البطاقة. ويتعين على صاحب البطاقة فوراً بعد هذا الإلغاء أو عدم التجديد إعادة البطاقة (البطاقات) مقطوعة إلى نصفين إلى البنك وسداد جميع الرسوم والمسؤوليات الأخرى تجاه البنك بالكامل.
- 9.4 ينتهي استخدام البطاقة وحساب البطاقة على الفور عند وفاة صاحب البطاقة أو عجزه أو إفلاسه أو إعساره مادياً، أو عندما يصبح مكان صاحب البطاقة غير معروف للبنك لأي سبب.
- 9.5 في حالة إفلاس صاحب البطاقة أو الوفاة أو العجز أو الإعسار المادي، فإن حامل (حامل) البطاقة (البطاقات) الإضافية سيتوقف (سيتوقفون) على الفور عن استخدام البطاقة (البطاقات) وإعادتها إلى البنك.

9.6 سيصبح الرصيد الحالي بالكامل في حساب بطاقة صاحب البطاقة بالإضافة إلى أي مبلغ مستحق يتكبده من خلال استخدام البطاقة ولكن لم يتم تحميله على حساب بطاقة صاحب البطاقة مستحقاً وواجباً للدفع للبنك عند إنهاء حساب البطاقة من قبل أي من الطرفين سواء البنك أو صاحب البطاقة، أو عند وفاة صاحب البطاقة أو عجزه أو إفلاسه أو إفساره المادي، أو بناءً على طلب كتابي من البنك أو وفقاً لتقدير البنك دون أي إشعار، وذلك إذا كان صاحب البطاقة مخالفاً لهذه الشروط. وسيكون صاحب البطاقة و/ أو ممتلكاته، والوصي، ومنفذ الوصية و/ أو الولي مسؤولاً عن تسوية الأرصدة المستحقة في حساب البطاقة، وسيبقى البنك معوضاً عن جميع التكاليف (بما في ذلك الرسوم القانونية) والمصروفات التي يتكبدها البنك في استرداد هذه الأرصدة المستحقة.

9.7 لن يكون البنك مسؤولاً عن إعادة الرسوم السنوية أو أي جزء منها في حالة إلغاء أو إنهاء البطاقة (البطاقات).

9.8 بغض النظر عن تاريخ استحقاق الدفع المحدد في كشف حساب صاحب البطاقة، فإن الرصيد في حساب صاحب البطاقة يصبح مستحقاً بالكامل وواجباً السداد عند إلغاء أو إنهاء البطاقة. وعند إلغاء أو إنهاء البطاقة، فإن جميع الرسوم ورسوم التمويل وجميع المدفوعات المتأخرة وجميع الرسوم الأخرى ستكون مستحقة وواجبة السداد للبنك على الفور. وبموجب هذه الاتفاقية فإنه هناك موافقة صريحة من قبل صاحب البطاقة والبنك بأن جميع تعهدات وواجبات والتزامات صاحب البطاقة الواردة في هذه الاتفاقية يجب أن تظل سارية المفعول وناقذة بالكامل بغض النظر عن إلغاء أو إنهاء البطاقة، كما يتم خصم جميع الأموال الأخرى من حساب البطاقة بعد إلغاء أو إنهاء البطاقة وإعادة البطاقة إلى البنك.

9.9 يجوز للبنك - حسب الطلب - (وفقاً لتقديره الخاص) إصدار "شهادة عدم مسؤولية" إلى صاحب البطاقة بشرط استكمال عملية التحقق من قبل البنك، والتي تؤكد أن صاحب البطاقة ليس لديه أي التزامات متعلقة بالبطاقة أو حساب البطاقة أو أي حساب آخر لدى البنك

10. الإعفاءات والاستثناءات

10.1 لن يكون البنك مسؤولاً عن أي خسارة أو ضرر من أي نوع يتكبده أو يتحملة صاحب البطاقة بسبب رفض البنك أو التاجر أو بنك آخر أو مؤسسة مالية أخرى أو أي صراف آلي أو أي طرف آخر السماح بمعاملة عبر البطاقة أو قبول البطاقة أو أرقام البطاقة أو رقم التعريف الشخصي أو لتمديد أو تقديم السلفة النقدية حتى حد الائتمان أو بشكل مطلق.

10.2 لن يكون البنك مسؤولاً عن رفض أي تاجر أو مؤسسة تحمل عضوية دولية في فيزا / ماستر كارد الوفاء أو قبول البطاقة، أو عن أي خلل أو نقص في السلع أو الخدمات المقدمة إلى صاحب البطاقة من قبل أي تاجر أو - عند الاقتضاء - عن أي خرق أو عدم الوفاء من قبل التاجر.

10.3 في حالة وجود أي نزاع بين صاحب البطاقة وأي تاجر أو بنك أو مؤسسة مالية أو أي شخص آخر، فإن مسؤولية صاحب البطاقة تجاه البنك لن تتأثر بأي شكل من الأشكال بهذا النزاع أو أي دعوى مضادة أو حق مقاصة قد يحق لصاحب البطاقة ضد هذا التاجر أو البنك أو المؤسسة المالية أو الشخص.

10.4 سيضيف البنك إلى حساب البطاقة قيمة أي مبلغ مسترد فقط عند استلام مستند ائتماني صادر على النحو الواجب من التاجر أو مؤسسة أخرى.

10.5 لن يكون البنك مسؤولاً بأي شكل من الأشكال تجاه صاحب البطاقة عن أي خسارة أو ضرر مهما كانت طبيعته ينشأ بسبب أي انقطاع أو عطل أو عيب في أي ماكينة صراف آلي أو أي جهاز آخر أو نظام اتصالات أو نظام معالجة البيانات أو رابط الإرسال أو أي نزاع صناعي أو غيره أو أي شيء أو سبب، سواء كان ذلك خارج عن سيطرة البنك أو غير ذلك شريطة ألا يكون صاحب البطاقة مسؤولاً عن أي خسارة ناتجة عن فشل عمليات البنك أو أنظمتها أو ضوابطه.

10.6 يقر صاحب البطاقة بالمخاطر المتمثلة في أن البيانات التي يتم تلقيها / تسليمها عبر الإنترنت / البريد الإلكتروني بما في ذلك أي معلومات سرية قد يتم الوصول إليها / رؤيتها من قبل أطراف خارجية؛ لذلك في حالة إرسال كشوف الحسابات أو أي اتصالات أخرى عبر الإنترنت / البريد الإلكتروني، فإن صاحب البطاقة يتحمل المسؤولية كاملة ولن يكون البنك مسؤولاً عن أي خسارة أو مصاريف أو دعاوى ناتجة عن استخدام الإنترنت / البريد الإلكتروني لأغراض تسليم كشوف الحساب أو الاتصالات الأخرى.

11. برنامج الولاء

11.1 يحق لصاحب البطاقة الذي يملك بطاقة صالحة خاصة بحسابه وفي وضع جيد - وفقاً لما يحدده بنك "إلى" وفقاً لتقدير البنك الخاص - المشاركة في برامج الولاء المعمول بها التابعة للبنك (يُشار إلى كل منها بـ "برنامج الولاء") وفقاً للشروط والأحكام المقابلة لبرامج الولاء هذه.

11.2 يحق لبنك "إلى" - في أي وقت وبدون أي إشعار مسبق أو مسؤولية تجاه صاحب البطاقة وبأي طريقة كانت - إنهاء برنامج الولاء و / أو إلغاء و / أو تغيير مزاياه أو استحقاقاته، و / أو التغيير أو إضافة أو حذف أي من الشروط والأحكام المتعلقة بذلك، و / أو سحب أو تغيير المشاركين في مثل برامج الولاء هذه، و / أو تعديل أو وضع حد لقيمة المكافآت، أو نقاط الولاء، أو الاسترداد النقدي، أو مزايا برامج الولاء المماثلة (يُشار إلى كل منها بـ "نقاط برنامج الولاء")، و / أو طريقة استرداد نقاط برنامج الولاء، حتى لو كان أي من هذه الأعمال قد يقلل من قيمة نقاط الولاء المتراكمة بالفعل. ويلتزم صاحب البطاقة بهذه التغييرات والتعديلات، كما أن آخر تحديث من هذه الأحكام في هذا الصدد ستتوافر عبر موقع "إلى". ويتحمل صاحب البطاقة مسؤولية التأكد من إبلاغه في جميع الأوقات بجميع الأحكام وأي تغييرات متعلقة بالبطاقة، كما أن قرار بنك "إلى" بشأن جميع الأمور المتعلقة ببرنامج الولاء سيكون نهائياً وملزماً لصاحب البطاقة.

11.3 يحق لصاحب البطاقة استلام كشوفات حساب شهرية توضح نقاط برنامج الولاء التي سيتم ايداعها عبر حساب بطاقته وفقاً للسعر الذي يحدده بنك "إلى". ويحتفظ بنك "إلى" بالحق في - ويجوز استخدام ذلك الحق في أي وقت ودون إشعار مسبق لصاحب البطاقة - تغيير النسبة بين (أ) نقاط برنامج الولاء التي سيتم منحها، و (ب) المبلغ المحدد المخصوم من بطاقة صاحب البطاقة، كما يحق لبنك "إلى" أيضاً تحديد الحد الأقصى لعدد نقاط برنامج الولاء التي يمكن أن يحصل عليها صاحب البطاقة بالإضافة إلى المعاملات التي سيتم استبعادها من ربح نقاط برنامج الولاء.

11.4 يتم احتساب نقاط برنامج الولاء على مبلغ المشتريات بالتجزئة المستحقة والمتراكمة على أساس يومي - مقربة لأقل أقرب نقطة. وسيتم تجميع قيمة مشتريات التجزئة المستحقة التي يقوم بها صاحب البطاقة الإضافي مع قيمة مشتريات التجزئة المستحقة التي يقوم بها صاحب البطاقة الأساسي بغرض حساب قيمة نقاط الولاء المحققة. وستظهر نقاط برنامج الولاء المجمعة في حساب صاحب البطاقة الأساسي.

11.5 لن يتم اعتماد أي مشتريات بالتجزئة تم استرداد قيمتها في نقاط برنامج الولاء. وعندما يتم الإيداع النقدي لاستبدال نقاط برنامج الولاء في حساب بطاقة صاحب البطاقة و / أو استخدامها قبل استرداد قيمة مشتريات التجزئة، فإن بنك "إلى" سيخصم من حساب البطاقة قيمة استبدال نقاط برنامج الولاء. ويحق لبنك "إلى" خصم نقاط برنامج الولاء هذه حتى إذا تسبب هذا الخصم في أن يكون لدى حساب البطاقة عدد سالب لنقاط برنامج الولاء.

11.6 شريطة أن يكون حساب البطاقة في وضع جيد وفقاً لما يحدده بنك "إلى" وأن هناك عدد كافٍ لنقاط برنامج الولاء، يجوز لصاحب البطاقة اختيار واسترداد أي من مكافآت نقاط برنامج الولاء أو أكثر، وذلك بناءً على مجمل نقاط برنامج الولاء المستحقة، وذلك عبر وسيلة الاسترداد التي يقوم بنك "إلى" بإبلاغ صاحب البطاقة بها من وقت لآخر. ويوافق صاحب البطاقة على أن استخدام أي وسيلة ستخضع للشروط والأحكام المعمول بها. وما لم يُذكر بشكل صريح، فإنه لا يمكن تحويل نقاط برنامج الولاء واستبدالها نقدًا أو مقابل رصيد. كما لا يمكن إلغاء تعليمات الاسترداد المتعلقة بنقاط برنامج الولاء بمجرد إرسالها إلى بنك "إلى" أو إبطالها أو تغييرها من قبل صاحب البطاقة.

11.7 لن يكون بنك "إلى" - مسؤولاً بأي حال من الأحوال - أمام صاحب البطاقة أو أي طرف ثالث عن أي منافع أو خدمات أو جودة أو أداء هذه المنافع أو الخدمات التي يتم استردادها من قبل / توفيرها من قبل أي شريك أو مقدم خدمة أو تاجر أو أي طرف ثالث بموجب/ وفقاً لبرنامج الولاء. ويجب على ذوي البطاقات طلب التعويض وتوجيه أي شكاوى أو تعليقات فيما يتعلق بهذه المنافع والخدمات إلى الشريك المعني أو مقدم الخدمة أو التاجر أو الطرف الثالث.

11.8 يصرح صاحب البطاقة بموجب هذا لبنك "إلى" بالإفصاح عن المعلومات المتعلقة به وبحساب (حسابات) البطاقة الخاصة به إلى أطراف خارجية وفقاً لما يراه بنك "إلى" ضرورياً لأغراض برنامج الولاء.

11.9 لا يتحمل بنك "إلى" بأي حال من الأحوال أو أي من الشركات التابعة له أو أي من مسؤولي البنك أو مديره أو موظفيه أو وكلائه المسؤولية عن أي خسارة أو ضرر أو مصروفات تنشأ عن برنامج الولاء أو تتعلق به.

12. شروط وأحكام خطة السداد الميسر

بالإضافة إلى الشروط والأحكام المتعلقة بحسابك لدى المؤسسة العربية المصرفية (ش. م. ب.) والتي تعمل من خلال فرع التجزئة الخاص بها ("إلى" أو "البنك") والشروط المنصوص عليها في شروط وأحكام بطاقة ائتمان "إلى"، فإن الشروط والأحكام التالية تحت البند 12 (هذه "الشروط") تسري على البطاقات الصادرة من قبل "إلى".

12.1 شروط عامة

(أ) خطة السداد الميسر متاحة لأصحاب البطاقات، والتي يُشار إليها فيما بعد بـ "خطة السداد الميسر" (ب) إن الغرض من خطة السداد الميسر هو تمكين صاحب البطاقة من شراء سلع وخدمات محددة يقدمها عدد محدد من التجار يتم تحديدهم من قبل "إلى" من وقت لآخر من خلال حد الائتمان المتاح في حساب بطاقة صاحب البطاقة، مع سداد مبلغ الشراء من خلال أقساط شهرية متساوية وفقاً لشروط وأحكام خطة السداد الميسر هذه.

12.2 الأهلية

يتم تقديم خطة السداد الميسر حصرياً إلى صاحب البطاقة، وذلك طالما كان حساب البطاقة الخاص بصاحب البطاقة في وضع جيد وفقاً لهذه الشروط. ويكون كل صاحب بطاقة مؤهلاً بشكل تلقائي للمشاركة في خطة السداد الميسر، وتتوافر خطة السداد الميسر بشكل آلي لكل من البطاقات الأساسية والبطاقات الإضافية، ويمكن طلبها من قبل صاحب البطاقة الأساسية فقط.

12.3 إجراء معاملة عبر خطة السداد الميسر

(أ) ستكون خطة السداد الميسر متاحة لسلع وخدمات محددة يقدمها عدد محدد من التجار يتم تحديدهم من قبل "إلى" من وقت لآخر.

(ب) عند الاستفادة من خطة السداد الميسر فيما يتعلق بالسلع والخدمات المحددة، فإنه يتعين على صاحب البطاقة دفع رسوم المدفوعات المؤجلة لاستخدام خطة السداد الميسر وسيكون إجمالي المبلغ المستحق الدفع لـ "إلى" ("إجمالي سعر خطة السداد الميسر") يعادل مجموع سعر شراء السلع والخدمات ورسوم المدفوعات المؤجلة.

(ج) يتم تحديد السلع والخدمات المختارة والتي يقدمها التجار المحددون ورسوم المدفوعات المؤجلة المطبقة وعدد الأقساط الشهرية التي يتعين دفعها ("**مدة خطة السداد الميسر**") فيما يتعلق بكل سلعة وخدمة من قبل إلى من وقت لآخر، ومن ثم يتم إبلاغ صاحب البطاقة وفقاً لذلك (يشار إليه فيما بعد بـ "**العرض**").

(د) قد تختلف رسوم المدفوعات المؤجلة ومدة خطة السداد الميسر من عرض إلى آخر.

(هـ) سيصرح "إلى" بمعاملة خطة السداد الميسر بشرط أن يكون مبلغ معاملة خطة السداد الميسر ضمن حد الائتمان المتاح لصاحب البطاقة، وأن يكون حساب البطاقة في وضع جيد وفقاً لهذه الشروط في وقت المعاملة.

(و) إذا كان صاحب البطاقة مهتماً بالاستفادة من أي عرض بموجب خطة السداد الميسر، فحينها يجب على صاحب البطاقة إجراء عملية الشراء لدى التاجر المحدد، كما سيتعين على صاحب البطاقة الاتصال بـ "إلى" لاحقاً وطلب تحويل المعاملة إلى معاملة خطة السداد الميسر. سيقوم "إلى" بمعالجة طلب صاحب البطاقة وفقاً لشروط وأحكام خطة السداد الميسر، ووفقاً للشروط المطبقة على العرض المحدد فيما يتعلق برسوم المدفوعات المؤجلة ومدة خطة السداد الميسر. سيقبل "إلى" أيضاً طلباً يتم إرساله عبر تطبيق "إلى" من قبل صاحب البطاقة بتحويل إحدى المعاملات إلى معاملة خطة السداد الميسر. وفي حالة موافقة "إلى" لطلب تحويل المعاملة إلى معاملة خطة السداد الميسر، فسيتم حينها إخطار صاحب البطاقة برسوم المدفوعات المؤجلة ومدة خطة السداد الميسر والأقساط الشهرية الخاصة بالمعاملة في كشف الحساب التالي.

12.4 الفوترة ودفع أقساط خطة السداد الميسر

(أ) سيتم احتساب المبلغ الذي يتعين دفعه كل شهر ("**القسط الشهري لخطة السداد الميسر**") عن طريق قسمة إجمالي سعر معاملة خطة السداد الميسر على مدة خطة السداد الميسر

(ب) سيتم خصم أقساط معاملة خطة السداد الميسر الشهرية من حساب البطاقة بدءاً من أول كشف الحساب والذي يلي تاريخ الشراء مباشرة، ومن ثم كل شهر بعد ذلك حتى يتم خصم إجمالي سعر معاملة خطة السداد الميسر بالكامل.

(ج) عندما يقوم صاحب البطاقة بعملية (عمليات) شراء بموجب معاملة خطة السداد الميسر، فإن الحد الأدنى لمبلغ السداد لحساب البطاقة سيعادل مجموع الأقساط الشهرية لمعاملة خطة السداد الميسر بالإضافة إلى

جميع المعاملات المعلقة الأخرى مضروبة في نسبة المدفوعات المطلوبة التي يحددها بنك "إلى"، بالإضافة إلى أي مبالغ زائدة تتجاوز حد الائتمان، وجميع المبالغ التي مر موعد استحقاق سدادها - إن وجدت. (د) إذا دفع صاحب البطاقة أقل من الحد الأدنى لمبلغ السداد بحلول تاريخ استحقاق الدفع المحدد في كشف الحساب، فسيتم حينها تطبيق رسوم وفائدة على التأخير في السداد وفقاً لهذه الشروط ووفقاً لجدول الرسوم و الأجرور.

(هـ) يحق لصاحب البطاقة أن يطلب تخفيض مدة خطة السداد الميسر، أي تخفيض عدد أقساط خطة السداد الميسر الشهرية. سيقوم "إلى" بمراجعة الطلب، وقد يوافق - وفقاً لتقديره - على طلب صاحب البطاقة، وذلك مع فرض رسوم يحددها "إلى" - وفقاً لتقديره - على حساب البطاقة لمعالجة الطلب.

(و) يحق لصاحب البطاقة أن يدفع مقدماً إجمالي سعر خطة السداد الميسر عبر دفعة واحدة مقدمة، وستكون هناك رسوم يحددها بنك "إلى" وفقاً لتقديرها لمعالجة الطلب.

(ز) إذا فشل صاحب البطاقة في السداد بالكامل لقسطين متتاليين من أقساط خطة السداد الميسر الشهرية، فإن الرصيد المستحق بالكامل في حساب البطاقة يصبح مستحقاً وواجباً للدفع على الفور من قبل صاحب البطاقة، ويحق لـ "إلى" المطالبة بالدفع الفوري المترتب على ذلك حسب تقدير البنك.

(ح) إذا تم إغلاق حساب البطاقة قبل السداد الكامل لإجمالي سعر خطة السداد الميسر، فسيتم إصدار فاتورة بالمبلغ غير المدرج بالفواتير من إجمالي سعر خطة السداد الميسر على الفور إلى صاحب البطاقة، ويصبح الرصيد غير المسدد بالكامل في حساب البطاقة مستحقاً وواجباً للدفع على الفور من قبل صاحب البطاقة، كما يحق لـ "إلى" المطالبة بالدفع الفوري للبنك حسب تقدير البنك.

12.5 أحقية السلعة

تمثل السلعة (السلع) وأي وجميع البدائل وما يتضمنها والملحقات التي تم شراؤها من قبل صاحب البطاقة بموجب خطة السداد الميسر ملكية مطلقة لبنك "إلى" حتى يتم دفع إجمالي سعر خطة السداد الميسر بالكامل والالتزام بجميع شروط وأحكام خطة السداد الميسر، لن يكون صاحب البطاقة مالِكاً للسلعة (السلع) حتى هذا التاريخ، وحتى ذلك الوقت لن يقوم صاحب البطاقة بالإدلاء بأي تصريحات أو ادعاءات بهذا المعنى. كما لا يجوز لصاحب البطاقة بيع أو تأجير أو رهن أو التنازل عن السلعة (السلع)، أو رهنها أو التنازل عن حيازتها أو التعامل بأي طريقة أخرى مع السلعة (السلع) أو

تحويل أي منفعة متعلقة بها إلى أي شخص أو طرف، ويجب على صاحب البطاقة ممارسة ما يلزم من الحرص الواجب في استخدام السلعة (السلع) وصيانتها.

12.6 مسؤولية المنتج

لن يكون بنك "إلى" مسؤولاً عن أي ضرر أو خسارة يتكبدها صاحب البطاقة نتيجة شراء أو تركيب استخدام أو غير ذلك فيما يتعلق بسلعة (السلع) و/ أو الخدمة (الخدمات) بموجب خطة السداد الميسر، كما لن يكون بنك "إلى" مسؤولاً بأي شكل من الأشكال عن جودة السلع و/ أو الخدمات المشتراة بموجب خطة السداد الميسر ويجب إحالة أي شكوى تتعلق بجودة البضائع المشتراة أو الخدمات المقدمة من خلال خطة السداد الميسر إلى المورد أو التاجر المعني، وذلك لن يؤثر على التزام صاحب البطاقة بالاستمرار في دفع أقساط خطة السداد الشهرية إلى بنك "إلى". ويخضع شراء السلع و/ أو الخدمات بموجب خطة السداد الميسر لشروط وأحكام البائع أو مقدم السلع و/ أو الخدمات، والتي لا تعني بنك "إلى" أو تؤثر على التزام صاحب البطاقة بدفع أقساط خطة السداد الميسر الشهرية لـ "إلى".

12.7 التعديلات والتغييرات والإلغاء

(أ) في أي وقت دون أي إشعار مسبق أو مسؤولية تجاه صاحب البطاقة وبأي طريقة كانت، يحق لبنك "إلى" إنهاء خطة السداد الميسر أو إلغائه أو تغيير مزاياها أو خواصها أو تغيير أو إضافة أو حذف أي من شروط وأحكام خطة السداد الميسر، ومع ذلك لن يؤثر هذا الإنهاء أو الإلغاء أو التغيير على المعاملات التي أبرمها صاحب البطاقة وتم قبولها من قبل "إلى" بموجب خطة السداد الميسر قبل هذا القرار، أو التزامات صاحب البطاقة بدفع أقساط خطة السداد الشهرية فيما يتعلق بهذه المعاملات. كما يحق لبنك "إلى" أيضًا تحديد حد أدنى للحد الأدنى لمبلغ الشراء المسموح به بموجب خطة السداد الميسر لكل عرض مخصص.

(ب) يحتفظ بنك "إلى" بالحق في استبعاد أي من أصحاب البطاقات من المشاركة في خطة السداد الميسر، ذلك إذا كان صاحب البطاقة - وفقاً لتقدير "إلى" - قد انتهك بأي شكل من الأشكال هذه الشروط. ولا يؤدي

التعليق أو الاستبعاد إلى إنهاء المعاملات التي سبق أن أبرمها صاحب البطاقة وقبلها بنك "إلى" قبل هذا القرار أو التزام صاحب البطاقة بدفع القسط الشهري لخطة السداد الميسر فيما يتعلق بهذه المعاملات.
 (ج) يحق لبنك "إلى" عدم السماح أو رفض أي معاملة يقدمها صاحب البطاقة إلى البنك فيما يتعلق بخطة السداد الميسر دون تقديم أي سبب على الإطلاق.

12.8 متفرقات

(أ) لن يكون بنك "إلى" مسؤولاً عن أي تأخير في إرسال دليلاً إلى بنك "إلى" على معاملة عبر خطة السداد الميسر بواسطة التجار المحددين أو أي طرف خارجي.

(ب) يحتفظ بنك "إلى" بالحق في سحب خطة السداد الميسر مع إشعار مسبق